



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة مشكلات السلع

الدورة الحادية والسبعون

روما، 4-6 أكتوبر/تشرين الأول 2016

آخر المعلومات عن المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية
واتفاقات التجارة الإقليمية

أولاً - مقدمة

1- يشكل تقديم آخر المعلومات حول المفاوضات الزراعية في منظمة التجارة العالمية واتفاقات التجارة الإقليمية بنداً مدرجاً بشكل منتظم على جدول أعمال لجنة مشكلات السلع (اللجنة) نظراً إلى الأهمية التي توليها هذه اللجنة إلى قضايا التجارة في سياق التنمية الزراعية والأمن الغذائي. وتُقدّم هذه الوثيقة آخر المعلومات حول التطورات الحاصلة منذ انعقاد الدورة السبعين للجنة مشكلات السلع مع التركيز على نتائج المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في ديسمبر/كانون الأول 2015 في نيروبي. وتشرح الوثيقة أيضاً بإيجاز كيفية التعاطي مع الزراعة ضمن اتفاقات التجارة الإقليمية مع التركيز على اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ الصادر مؤخراً. وتركز الوثيقة في القسم الختامي على أنشطة الأمانة الداعمة لصياغة الاتفاقات المرتبطة بالتجارة وتنفيذها.

ثانياً - آخر المعلومات حول مفاوضات منظمة التجارة العالمية

2- عطفًا على الاستراتيجية المعتمدة خلال المؤتمر الوزاري التاسع في عام 2013، حدّد أعضاء منظمة التجارة العالمية رزمة صغيرة من القضايا "القابلة للتنفيذ" والمطروحة أمام المؤتمر الوزاري في نيروبي الذي أنهى أعماله في 19 ديسمبر/كانون الأول 2015. وقد أدى ذلك إلى اختتام المؤتمر بنجاح تبلور من خلال إصدار إعلان وزاري ومجموعة من القرارات تضمنت أربعة قرارات وزارية متصلة بالزراعة وتمحورت حول: المنافسة على الصادرات والاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي وآلية الحماية الخاصة بالبلدان النامية والقطن.



mr112

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛

وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

إعلان نيروبي الوزاري

3- أقر أعضاء منظمة التجارة العالمية من خلال إعلان نيروبي الوزاري بعدم توافقهم على استمرار ولاية جولة الدوحة مع الإشارة إلى أنه في حين أن الكثير من الأعضاء قد أعادوا التأكيد على خطة الدوحة، اعتبر آخرون أن الحاجة تدعو إلى اعتماد نهج جديدة لتحقيق نتائج مجدية. ومع الإقرار بوجود تباين في آراء الأعضاء حيال مواصلة العمل بموجب هيكلية الدوحة، أُعيد التأكيد على وجود التزام قوي بإحراز تقدم في المفاوضات الخاصة بالقضايا الأخرى المضمنة في خطة الدوحة بما في ذلك جميع الركائز الثلاث حول الزراعة. وينسحب ذلك أيضاً على الدور المركزي للتنمية وإسناد الأولوية إلى شواغل البلدان الأقل نمواً ومصالحها. فضلاً عن ذلك، تضمن إعلان نيروبي الوزاري إقراراً بأن بعض الأعضاء يرغبون في تحديد قضايا أخرى والتفاوض بشأنها ضمن منظمة التجارة العالمية شريطة موافقة جميع الأعضاء على المباشرة بهذه المناقشات.

المنافسة على الصادرات

4- توقع إعلان هونغ كونغ الوزاري الصادر في عام 2005 "التخلص بصورة موازية من جميع أشكال دعم الصادرات والقواعد ذات الأثر المتساوي والمفروضة على جميع التدابير الخاصة بالصادرات" بحلول نهاية عام 2013 وشرط التوصل إلى اتفاق نهائي حول ذلك في جولة الدوحة التي انطلقت في عام 2001. ونظراً إلى وصول المفاوضات إلى حائط مسدود في عام 2008، لم يجر الإيفاء بهذا الوعد على الإطلاق. وفي المقابل، سمح إعلان بالي الوزاري الصادر في عام 2013 بتحقيق تقدم في هذا الاتجاه، حيث أعاد الأعضاء التأكيد، من خلال بيان سياسي وليس من خلال قرار ملزم، على بقاء المسألة كأولوية في المفاوضات ووافقوا على "ممارسة أقصى درجات ضبط النفس" في استخدام أي نوع من أنواع دعم الصادرات. وفي قرار نيروبي المعتمد في ديسمبر/كانون الأول 2015 بالتوافق، اتفق الوزراء على التخلص من جميع أشكال دعم الصادرات وفقاً لجدول زمني واضح وغير مشروط فضلاً عن التخلص من القواعد المطبقة على ثلاث قضايا أخرى مرتبطة بركيزة المنافسة على الصادرات وهي ائتمانات التصدير والمعونة الغذائية والمؤسسات التجارية الحكومية.

دعم الصادرات

5- جرى اعتبار دعم الصادرات كواحدة من الأدوات الأكثر تشويهاً للتجارة منذ انطلاق جولة الدوحة. وشهد استخدامها تراجعاً ملحوظاً خلال العقدين الماضيين نظراً إلى ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية فضلاً عن الإصلاحات المحلية الأحادية للسياسات المعتمدة. وانطلاقاً من هذا السياق، وافق أعضاء منظمة التجارة العالمية في نيروبي على ضرورة عمل البلدان المتقدمة على التخلص الفوري من دعم الصادرات لديها فيما يجدر بالبلدان النامية أن تقوم بالمثل بحلول نهاية عام 2018 (ونهاية عام 2016 بالنسبة إلى القطن). ويسمح بدعم صادرات الاتحاد الأوروبي من السكر خارج نظام المحاصصة، والمدرجة ضمن قائمة الصادرات المدعومة وذلك بموجب البرنامج المطبق والذي تنتهي

صلاحيته في 30 سبتمبر/أيلول 2017. وجرى تحديد مدة انتقالية أطول (نهاية عام 2020) للتخلص من دعم الصادرات من المنتجات المجهزة مثل لحم الخنزير ومنتجات الألبان في البلدان النامية التي أبلغت عن دعم الصادرات من تلك المنتجات في التصريحات الثلاثة الأخيرة التي قدمتها إلى منظمة التجارة العالمية قبل اعتماد القرار. ويصل تمديد المهلة بموجب البند الخاص بالبلدان النامية إلى نهاية عام 2022 ويغطي جميع فئات المنتجات المضمّنة في التزامات دعم الصادرات الخاصة بكل عضو. إضافة إلى ذلك، ينص القرار على تمديد المهلة النهائية إلى عام 2023 بالنسبة إلى تطبيق المادة 9-4 من الاتفاق بشأن الزراعة الذي يتضمن إعفاءات مؤقتة للبلدان النامية من أجل السماح لها بدعم التسويق بما يشمل المناولة ورفع الدرجات فضلاً عن النقل الداخلي أو الدولي. وتستفيد البلدان الأقل نمواً إلى جانب البلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية من مرونة إضافية وسيسمح لها بدعم الصادرات بموجب المادة 9-4 حتى نهاية عام 2030.

اتّمانات الصادرات أو ضمانات الصادرات أو برامج التأمين

6- ينص القرار على أن فترة السداد القصوى لهذا النوع من الدعم يجب ألا تتجاوز 18 شهراً. وتنطبق هذه القاعدة من نهاية عام 2017 في حالة البلدان المتقدمة، في حين أنه يحق للبلدان النامية في مرحلة أولية أن تستفيد من فترة سداد قصوى مدتها 36 شهراً، تُخفّض تدريجياً بعد ذلك إلى 18 شهراً على مر فترة مرحلية تُمد لأربع سنوات. كما يتحدث القرار عن معاملة خاصة وتمييزية بالنسبة إلى الصادرات المتجهة إلى البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فضلاً عن تسعة اقتصادات صغيرة وضعيفة تتضمّن منح فترة سداد قصوى تتراوح بين 36 و54 شهراً لشراء المواد الغذائية الأساسية مع إمكانية تمديد هذا الإطار الزمني في ظروف استثنائية (بما في ذلك بعض الأحكام الخاصة بكوبا).

المعونة الغذائية الدولية

7- يتمثل الهدف الأساسي من تقديم المعونة الغذائية في منع احتمال استبدال التبادلات التجارية والإنتاج المحلي و/أو الإقليمي بالمعونة الغذائية أو التخفيف من هذا الاحتمال لأقصى حد. ويتضمن القرار التزامات عامة (مثل الحفاظ على مستوى مناسب من المعونة الغذائية الدولية للأخذ في الاعتبار مصالح الجهات المتلقية للمعونة وعدم إعاقة تسليم المعونة الغذائية في الحالات الطارئة بطريقة غير مقصودة)، فضلاً عن وجود التزامات محددة (يجب أن تكون المعونة الغذائية الدولية محددة وفقاً للحاجات وعلى شكل منح بالكامل وألا تكون مربوطة بالصادرات التجارية أو أهداف تنمية الأسواق وألا تخضع لإعادة التصدير مع ضرورة وجود بعض الاستثناءات المبررة جيداً في هذه الحالة). ولعل تحويل المعونة إلى نقد أثار الجدل الأوسع في الفترة السابقة لانعقاد مؤتمر نيروبي وهي ممارسة مسموحة لدى وجود حاجة مثبتة لذلك في حال بروز متطلبات للتعويض عن العجز الغذائي و/أو في حالات عدم كفاية الإنتاج الزراعي في البلدان الأقل نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية فضلاً عن تسعة اقتصادات صغيرة وضعيفة. وتنطبق مجموعة من المستلزمات والشروط المحددة.

الشركات التجارية الحكومية

8- وينص القرار على أن عمليات الشركات التجارية الحكومية في البلدان الأعضاء يجب ألا تعطل أي قاعدة أخرى من قواعد القرار. في المقابل، يشير القرار حصراً إلى بذل أفضل المساعي للحرص على ممارسة الشركات التجارية الحكومية لسلطات احتكار الصادرات بطريقة تخفف من التشوهات التجارية إلى أقصى الحدود.

الاحتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي

9- قبيل انعقاد المؤتمر، قدّمت مجموعة الـ 33¹ مقترحاً بإضافة ملحق جديد إلى الاتفاق بشأن الزراعة يوفر التغطية لبرامج الاحتفاظ بالمخزونات العامة الحالية والمستقبلية في البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً. وجاء الرد بمقترح مقابل من كل من أستراليا وكندا وباراغواي تقترح فيه هذه الدول أن تكون "المادة الخاصة بالسلام" المعتمدة سابقاً أساساً للتفاوض على اتفاق بشأن حل دائم. وجاء القرار النهائي ليلزم الأعضاء بالعمل بصورة بناءة على إيجاد حل دائم ضمن مهلة سريعة وبصورة مستقلة عن مفاوضات الدوحة الزراعية. إذ أعاد القرار التأكيد بصورة أساسية على قرار بالي الصادر في عام 2013 وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر في عام 2014 اللذين نصا ضمن "مادة خاصة بالسلام" على أن يمتنع جميع الأعضاء عن اللجوء إلى آلية تسوية النزاعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية للطعن في التزام أي بلد من البلدان النامية بموجباته المتصلة بالتجارة من خلال وجود برامج احتفاظ بمخزونات حكومية لأغراض الأمن الغذائي تتسبب بتشويه الدعم المحلي لمحاصيل الأغذية الأساسية. كما أعاد القرار التأكيد على أن المفاوضات الخاصة بهذا الموضوع يجب أن تجري ضمن جلسات خاصة تعقدها لجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية خلال دورة خاصة ووفقاً لجدول زمني معجّل.

آلية الحماية الخاصة بالبلدان النامية

10- قدّمت مجموعة الـ 33، وهي الجهة الداعية الأساسية، مقترحين منقحين قبيل انعقاد مؤتمر نيروبي تلمح فيهما إلى اعتماد نهج مشابه للتعاطي مع آليات الحماية الزراعية الخاصة الموجودة². وفي المقابل، بقيت الخلافات بين أعضاء منظمة التجارة العالمية قائمة وتعذر التوصل إلى توازن بين المرونة في فتح الأسواق واعتماد قواعد كافية ضمن آلية الحماية الخاصة. وعلى ضوء ذلك، أعاد القرار النهائي التأكيد على حق البلدان النامية في تفعيل آلية الحماية الخاصة كما هو مطروح في إعلان هونغ كونغ الوزاري مع الموافقة على مواصلة المفاوضات بشأن آلية حماية خاصة بالأعضاء من البلدان النامية خلال جلسات خاصة تعقدها لجنة الزراعة لمنظمة التجارة العالمية ضمن دورة خاصة.

¹ هو تحالف للبلدان النامية التي تضم فئات كبيرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.

² المادة 5 من الاتفاق الخاص بالزراعة.

القطن

11- قبيل انعقاد مؤتمر نيروبي، طرحت مجموعة البلدان الأربعة المنتجة للقطن (بنن وبوركينا فاسو وتشاد ومالي) التي كانت قد أطلقت مبادرة القطن في عام 2003، مشروع قرار يقترح التخلص من الدعم المحلي المشوه للتجارة فضلاً عن "الصندوق الأزرق" المحدد للإنتاج ضمن جداول زمنية مختلفة بالنسبة إلى البلدان المتقدمة والبلدان النامية. إضافة إلى ذلك، جرى اقتراح دخول صادرات القطن من البلدان الأقل نمواً إلى الأسواق مع إعفائها من الرسوم والحصص الجمركية وإلغاء الدعم لصادرات القطن. وفي حين أن القرار النهائي لا يلحظ أي إجراء ملموس بشأن الدعم المحلي، إلا أنه يقر بالحاجة إلى مزيد من العمل والشفافية. وبالإشارة إلى المنافسة على الصادرات، يفيد القرار بأن البلدان المتقدمة يجب أن تمنع على الفور دعم صادرات القطن في حين أن البلدان النامية مضطرة لذلك بحلول نهاية عام 2016. وبالنسبة إلى النفاذ إلى الأسواق، يشير القرار إلى البلدان الأقل نمواً على وجه التحديد ويدعو البلدان المتقدمة والنامية المرححة بقدرتها على ذلك أن تمنح البلدان الأقل نمواً نفاذاً إلى الأسواق معفاً من الرسوم والحصص الجمركية لتسويق منتجاتها من القطن والمنتجات الأخرى ذات الصلة المدرجة في الملحق بالقرار بدءاً من الأول من يناير/كانون الثاني 2016، "إلى الحد المنصوص عليه في الاتفاقات التجارية التفضيلية المبرمة مع كل بلد".

متابعة مؤتمر نيروبي³

12- يدرس حالياً أعضاء منظمة التجارة العالمية في إطار مناقشات جنيف إعلان نيروبي الوزاري ويتداولون في إمكانية طرح قضايا جديدة واتباع نهج مختلفة في المفاوضات. وتشمل القضايا المطروحة للنقاش التجارة والاستثمار والتجارة الإلكترونية في حين أن النقاشات ضمن منتدى الدوحة التفاوضي الحالي حول القضايا المتصلة بالزراعة لا تزال مستمرة. ويبدو أن الدعم المحلي يشكل أولوية واضحة مع إدخال فكرة "cutting water" (أو الفارق) أي تقليص الفجوة بين المستويات الملزمة والمستويات المطبقة في النفاذ إلى الأسواق والدعم المحلي إلى حيز النقاش.

13- وعُقدت اجتماعات أيضاً حول موضوع الاحتفاظ العام بالمخزونات وآلية الحماية الخاصة تطبيقاً لما نص عليه قرار نيروبي الوزاري ذي الصلة لكن لم يسجل أي تقدم بعد على هذا المستوى. فضلاً عن ذلك، يناقش الأعضاء تطبيق قرار نيروبي حول المنافسة على الصادرات وتحديداً الشق المتعلق بتحديث جداول الالتزامات ("الجداول الزمنية للالتزامات").

³ ينقل هذا القسم الحالة وقت الصياغة (بداية يوليو/تموز). وستجري إحاطة اللجنة بأي تطورات تطراً خلال عرض هذه الوثيقة.

ثالثاً- الزراعة في اتفاقات التجارة الإقليمية

14- يبدو إرساء منطقة تجارة حرة متناقضاً مع مبدأ المساواة في المعاملة بين جميع الشركاء التجاريين ("الدولة الأولى بالرعاية") وهو مبدأ أساسي في منظمة التجارة العالمية. في المقابل، تسمح المادة 24 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بإبرام الاتفاقات التجارية الإقليمية كاستثناء خاص وشرط عدم فرض أي معوقات على التبادل مع بلدان واقعة خارج منطقة التجارة الحرة. ونظراً إلى تزايد عدد اتفاقات التجارة الإقليمية من أقل من 20 اتفاقاً في عام 1990 إلى 267 اتفاقاً نافذاً حالياً، تنامت بشكل كبير نسبة التبادلات التجارية العالمية التي تحصل من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية. ويجري إبرام اتفاقات التجارة الإقليمية تقليدياً بين الشركاء التجاريين الطبيعيين بحكم الجوار الجغرافي أو العلاقات التاريخية. إلا أن هذا الواقع راح يشهد تغييراً متسارعاً مع اعتماد نهج جديدة على غرار إبرام اتفاقات التجارة الإقليمية بين بلدان من قارات مختلفة فضلاً عن إبرام لاتفاقات التجارة الإقليمية الكبرى. ومن شأن إبرام هذه الاتفاقات التجارية الكبرى أن يزيد من هذه النسبة بصورة أكبر.

15- ويمثل اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ إلى جانب شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة⁴ وضم رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى شركاء إقليميين آخرين أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي وتلثي التبادلات التجارية العالمية⁵.

16- ومن خلال الحد من عدد الأطراف المعنية والتركيز على مصالحها الاستراتيجية، تميل اتفاقات التجارة الإقليمية إلى الغوص بصورة أعمق في أحكام التكامل التجاري والاقتصادي مع وجود منافع كبرى مستمدة من إزالة الحواجز غير الجمركية والتوفيق بين المعايير وتسهيل التبادلات التجارية بدلاً من التخفيف حصراً من الرسوم وحواجز رسمية أخرى للنفوذ إلى الأسواق.

17- وبالنسبة إلى موضوع الزراعة، تشكل اتفاقات التجارة الإقليمية عموماً "اتفاقات معززة لإطار منظمة التجارة العالمية" حول التخفيف من الرسوم. وفي المقابل، غالباً ما تحصل قطاعات فرعية حساسة مثل قطاعات الألبان واللحوم والسكر والحبوب على إعفاءات من تحريرها وتقترن بحصة من معدلات الرسوم تطبق من أجل تنظيم مستويات الصادرات. وفي حين أنه يتم عادة تفادي التزامات الدعم المحلي والضمانات الزراعية، غالباً ما يجري تضمين منع دعم الواردات. وعموماً، تتناول اتفاقات التجارة الإقليمية أيضاً التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية فضلاً عن حواجز

⁴ الأعضاء العشرة في رابطة أمم جنوب شرق آسيا (بروناي وميانمار وكمبوديا واندونيسيا ولاو وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلند وفيتنام) والدول

الست التي توجد بينها وبين رابطة أمم جنوب شرق آسيا اتفاقات تجارة حرة (أستراليا والصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا).

⁵ K. Ash, and I. Lejarraga, 2014 "Can We Have Regionalism and Multilateralism?" in R. Meléndez-Ortiz, C. Bellmann and J. Hepburn, eds. (2014) *Tackling Agriculture in the Post-Bali Context*. International Centre for Trade and Sustainable Development (ICTSD), Geneva, Switzerland

التبادلات التجارية وغالبًا ما تتضمن التزامات أعمق من تلك المشمولة حاليًا في اتفاقات منظمة التجارة العالمية المختلفة. وغالبًا ما تنطبق أحكام معقدة على قواعد المنشأ لتحديد أهلية الرسوم التفضيلية.

18- ومن المقرر أن يصبح اتفاق الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية للمحيط الهادئ الذي وقّع عليه اثنا عشر بلدًا من البلدان المطلة على المحيط الهادئ في الرابع من فبراير/شباط 2016 اتفاق التجارة الإقليمي الأكبر والأشمل حتى اليوم حيث يجمع بين أستراليا وبروناي وكندا وشيلي واليابان وماليزيا والمكسيك ونيوزيلندا وبيرو وسنغافورة والولايات المتحدة الأمريكية وفييت نام. ويصل العدد الإجمالي للسكان في البلدان الأعضاء في اتفاق الشراكة للمحيط الهادئ إلى 810 ملايين نسمة فيما يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 28 تريليون دولار أمريكي، وهو ما يعادل نحو 11 في المائة من عدد سكان العالم وقرابة 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2014.

19- ويضع اتفاق الشراكة للمحيط الهادئ خطة طموحة لتحرير التجارة والاستثمارات ويحدد قواعد جديدة تختلف عن تلك المضمنة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويبرز موضوع الزراعة في عدة فصول مرتبطة بالنفاذ إلى الأسواق (تخفيض الرسوم وإلغائها واعتماد حصص أعلى من معدلات الرسوم والضمانات والقواعد الخاصة بالصادرات والتكنولوجيا البيولوجية في مجال الزراعة) وقواعد المنشأ وتدابير الصحة والصحة النباتية والحوافز التقنية أمام التجارة والملكية الفكرية (تحديدًا المؤشرات الجغرافية وأنظمة المعلومات الجغرافية) والمنافسة على الصادرات (القواعد الخاصة بالقيود على الصادرات ودعم الصادرات وائتمانات الصادرات والشركات التجارية الحكومية).

20- ويهدف الكثير من أحكام اتفاق الشراكة للمحيط الهادئ، تحديداً تلك الخاصة بالتدابير غير الجمركية، إلى وضع قواعد وإجراءات تعمم مبادئ الشفافية وتبادل المعلومات التواصلي للحد من تشويه التجارة المحتمل وحل القضايا التجارية بصورة ثنائية. ويعيد الاتفاق التأكيد أيضاً على توافق أعضائه على العمل معاً ضمن منظمة التجارة العالمية للتوصل إلى اتفاقات حول القضايا المحددة.

21- وخلافاً لاتفاق الشراكة للمحيط الهادئ، لا يزال المسار التفاوضي الخاص بشراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي مستمرًا. وسعيًا إلى الحد من عدد القضايا العالقة، يعمل الطرفان المعنيان (أي الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) على تقديم مقترحات نصية وتضمينها أكبر عدد ممكن من المواضيع بما في ذلك تلك المرتبطة بالزراعة مثل النفاذ إلى الأسواق وقواعد المنشأ والاتساق التنظيمي وسواها من مسائل.

22- وكما مع شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، يعقد كذلك الأعضاء المعنيون بالشراكة الإقليمية الاقتصادية الشاملة جولات من النقاشات المعمّقة في محاولة لتخطي الاختلافات حول جملة من القضايا منها المتعلقة بالزراعة مثل النفاذ إلى الأسواق وتدابير الصحة والصحة النباتية/الحوافز التقنية أمام الزراعة.

رابعاً- المساعدة التقنية لمنظمة الأغذية والزراعة في مجال اتفاقات التجارة

23- يتمثل أحد الأهداف الأساسية لعمل منظمة الأغذية والزراعة بالنسبة إلى اتفاقات التجارة بموجب البرنامج الاستراتيجي الرابع بدعم البلدان بصورة فعالة في صياغة السياسات التجارية والمشاركة في المفاوضات التجارية من خلال توفير قاعدة الأدلة وتطوير القدرات وتسهيل منتديات الحوار.

24- وعلى إثر نشر التقرير الرئيسي الذي يصدر عن منظمة الأغذية والزراعة عن حالة أسواق السلع الزراعية في ديسمبر/كانون الأول 2015، والمخصص لموضوع التجارة والأمن الغذائي، باشرت الأمانة بتحليل قضايا مختلفة متصلة بالعلاقة بين التجارة والأمن الغذائي والتغذية فضلاً عن العلاقات الموجودة بين التجارة والعمل اللائق في المناطق الريفية ومفاوضات منظمة التجارة العالمية والحوافز التقنية أمام الزراعة.

25- وتقدم منظمة الأغذية والزراعة أيضاً الدعم التقني من أجل تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية للتعاطي بصورة فعالة مع التحديات الزراعية الناجمة عن تزايد التكامل التجاري. ففي أوروبا ومنطقة آسيا الوسطى، يجري العمل على تطوير القدرات من خلال المبادرة الإقليمية حول تجارة المنتجات الغذائية الزراعية وتكامل الأسواق. وتتضمن الأمثلة عن النتائج المحققة استكمال نحو 400 جهة حكومية وأكاديمية وخاصة لحصص التعلم الإلكتروني حول قواعد التجارة في القطاع الزراعي بما في ذلك قضايا الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي إفريقيا، تهدف أنشطة تطوير القدرات إلى تعزيز جهود الحكومات لزيادة الاتساق بين السياسات من أجل الدمج بين جداول أعمال التجارة والزراعة والأمن الغذائي.

26- ويجري العمل على تنظيم لقاءات حوارية حول قضايا رئيسية خاصة بالتبادلات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية التي تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي بصورة دورية بالتعاون مع الوكالات العاملة من جنيف والمجموعات القطرية. وقد نظمت الأمانة أيضاً جلسات عمل خلال المنتدى العام السنوي لمنظمة التجارة العالمية حول قضايا متصلة بالنزاعات التجارية في مجال الزراعة والتحديات التي تواجه المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة لدى التعاطي مع التحديات الجديدة والناشئة المتصلة بالتجارة والأسواق.